

asbar

Middle East

RESEARCHS
STUDIES

نحو فهم تصاعد تهديدات الإرهاب في ألمانيا

قضية راهنة

2016-7-29

أسبار مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية السياسية والاقتصادية تأسس عام ٢٠١٤ وهو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي التحليلي في القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي تخص الوضع السوري ومنطقة الشرق الأوسط

تصاعدت وتيرة الهجمات الإرهابية في ألمانيا مؤخراً، إذ تعرضت البلاد خلال شهر تقريباً إلى أربع هجمات إرهابية، كان أبرزها قيام شخص ذو أصول إيرانية بفتح النار على المدنيين في مركز تسوق تجاري في ميونخ، وتفجير لاجئ سوري لنفسه قرب مهرجان موسيقي في مدينة أنسباخ⁽¹⁾، وكانت حصيلة تلك الهجمات ما يقارب 11 قتيلاً إلى جانب العديد من الجرحى، وكان المسؤول بشكل أساسي عن تصعيد تلك الهجمات تنظيم الدولة الإسلامية وما يسمى بـ "الذئاب المنفردة"، وكذلك مختلين ومنتمين لليمين المتطرف. كما أن هذه الهجمات أعطت دلالات كثيرة عن واقع التهديدات الإرهابية منها خطورة نمو خطاب اليمين المتطرف في البلاد، وكذلك خطورة استقطاب الأشخاص للانضمام لتنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من التساؤلات التي أثرت حول استطاعة السلطات الألمانية ضبط ومكافحة الأخطار الإرهابية التي تواجه البلاد، خصوصاً وأن موجة التصعيد لا تقتصر فقط على ألمانيا إنما على دول الاتحاد الأوروبي ككل.

أما بالنسبة لسياسة برلين تجاه مكافحة التنظيم الإرهابي الأشد خطراً، وهو تنظيم الدولة الإسلامية، فإنها تبدو إلى الآن ليست ذات فاعلية كبيرة على الرغم من أن ألمانيا جزء أساسي من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وربما سيؤدي تنامي الخطر الإرهابي من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في الداخل الألماني إلى دفع برلين نحو تعزيز عملياتها ضده في سوريا والعراق وليبيا، وهو الأمر الذي يتطلب استراتيجية محكمة لتطبيقه واختبار فاعليته عملياً في حماية أمن ألمانيا القومي عبر محاربة الإرهاب خارج حدود الدولة.

دلالات سلسلة الهجمات التي تتعرض لها ألمانيا:

تحمل الهجمات الأخيرة، التي وقعت في ألمانيا، مدلولات عدّة؛ في ظل عدم وجود أي يقين لارتباط جميع الهجمات بتنظيم الدولة الإسلامية أو الذئاب المنفردة المحسوبة عليه، كما أن الخصوصية التي باتت تحملها ألمانيا عن بقية دول الاتحاد الأوروبي التي تتعرض أيضاً لهجمات مماثلة في الآونة الأخيرة، باعتبارها أكبر دولة استقطبت اللاجئين الفارين من الحرب في المناطق المستعرة، تبعث للتساؤل عن جدوى وأهداف كل عملية تجري سواءً أكانت مرتبطة بالتنظيم أو غير مرتبطة.

1. تهديدات المضطربين نفسياً: حينما وقع هجوم في محيط أولمبيا التجاري في مدينة ميونخ في 22 تموز/ يوليو 2016، توصلت السلطات الألمانية إلى أن منفذ الهجوم وهو "ديفيد علي سونبولي"، الألماني الجنسية الإيراني الأصل، ليس له أي ارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية، وكانت دوافع الهجوم ناتجة عن اضطراب نفسي؛ حيث كان يعاني "سونبولي" حالة اكتئاب، وبنفس الوقت يتلقى علاجاً نفسياً، وغالباً هذا الأمر دفعه للانتحار عقب تنفيذ العملية.

لكن، رغم عدم ارتباط منفذ هجوم ميونخ بتنظيم الدولة الإسلامية، هناك اعتقاد جديد وراسخ لدى السلطات الألمانية، بأن هذه الأخير، يعمل على استثمار المصابين باضطرابات نفسية، لتنفيذ عمليات هجومية في الأماكن المدنية، وعبر أسلحة بيضاء كمنط جديد يوفر عناء استخدام أسلحة ذات عيار ناري. وهذا الاعتقاد مبني على رسالة وجهها أحد مقاتلي التنظيم يُكنّى بأبي

البراء الهندي ومفادها "هل أنت على استعداد للتضحية في سبيل الله بمنصبك الكبير وسيارتك الضخمة وعائلتك؟... إلى كل إخواني الذين يعيشون في الغرب، أنا أعلم كيف تشعرون لأنني كنت أعيش هناك. في قلوبكم تشعرون بالاكتماب. وعلاج الاكتماب هو الجهاد... يا جميع إخوتي، تعالوا إلى الجهاد لتشعروا بالشرف والسعادة التي نشعر بها" (2).

وبناءً على ما سبق، يبدو أن السلطات الألمانية، أمام نوع جديد من التهديدات، الناتجة عن ردات فعل المضطربين نفسياً، هذا عدى عن استثمار تنظيم الدولة الإسلامية لذلك. وهي بحاجة لمعالجة هذه الظاهرة، خصوصاً بسبب احتوائها كدولة على عدد وافر من المهاجرين الذين يعانون أصلاً من مشاكل نفسية، قد تزداد خلال وجودهم في ألمانيا.

2. صعود اليمين المتطرف "النازيون الجدد": يحمل هجوم ميونخ دلالة أثارت الجدل؛ حيث كان صراخ منفذ العملية "أنا ألماني... تباً للأجانب". عدى عن ضبط السلطات الألمانية بعض الكتب الداعية للعنف، والتي كانت بحوزة منفذ العملية، منها كتاب "كيف يتوجه التلامذة إلى تنفيذ عمليات إطلاق نار عشوائياً"، وكتاب "غضب في الرأس: لماذا يقتل الطلاب". فعدى عن مدلول الاضطراب النفسي، هناك مؤشر آخر حول النزعة المتطرفة لدى منفذ العملية، وهذا الأمر يدعو إلى الشك عما إن كان هناك أي صعود لليمين المتطرف في ألمانيا والذي يؤمن بالنازية الجديد، ويدعو أيضاً لاستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض القيم والتقاليد المجتمعية بالقوة (3). ومع أن اليمين المتطرف في ألمانيا لا يشكل سوى 5%، إلا أن احتمال صعوده متوقع، لكن ليس بالشكل الفاعل، بيد، ترافق هذا الصعود مع القيام بعمليات ضد المهاجرين، باعتبار أن ألمانيا هي أكثر بلد أوروبي بات يحتويهم، يُمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للحكومة الألمانية (4).

لكن هناك أمر لافت للانتباه، وهو قيام منفذ العملية بمهاجمة هدف مدني، فمن المعلوم أن اليمين المتطرف، يُركز هجماته على المراكز الحكومية. ويمكن الظن في حال ثبت وجود دور لليمين المتطرف بمثل هذا النوع من العمليات، باحتمال حصول تبدل في سياسة الاستقطاب والاستهداف من قبله في ألمانيا خصوصاً وأوروبا عموماً.

وحسب تقرير صادر عن الاستخبارات الداخلية الألمانية في 28 حزيران/ يونيو 2016، فقد تم في 2015 إحصاء 1408 هجوم من جانب اليمين المتطرف مقابل 990 في العام الذي سبقه. وعزا التقرير هذا الارتفاع في شكل كبير إلى وصول مئات آلاف المهاجرين إلى ألمانيا في 2015. ولاحظت الاستخبارات الألمانية في هذا السياق أن أزمة المهاجرين والاعتداءات الإرهابية الأخيرة في أوروبا ساهمت في تغذية أنشطة حركات اليمين المتطرف (5).

3. ضعف الجهاز الأمني الألماني: خلال أسبوع واحد فقط، وقعت أربعة هجمات في مقاطعات متفرقة من ألمانيا، منها من له ارتباط مباشر مع تنظيم الدولة الإسلامية، وأخرى ليست كذلك. وهذا العدد من الهجمات يُدلل على ضعف واضح في جهاز

(2) جاسم محمد، انظر مقالاً بعنوان: "الجهاد الاكتمابي والخلايا الذاتية، نمط داعش الجديد في أوروبا". المركز الاوروبي العربي لدراسات مكافحة الإرهاب.

(3) انظر تقريراً بعنوان: "السلطات الألمانية تؤكد: منفذ هجوم ميونخ ألماني من أصل إيراني لا علاقة له بأي تنظيم إرهابي". الصباح التونسية، بتاريخ 24-7-2016.

(4) سما الجنزوري، انظر مقالاً بعنوان: "ألمانيا بين القطيعة مع الإرث النازي وصعود اليمين المتطرف". (بتصرف)، نون بوست، بتاريخ 28-9-2015.

(5) انظر الرابط التالي: <http://democraticac.de/?p=34726>

الأمن الألماني، والإجراءات المتبعة من قبله؛ لا سيما وأن السلطات في البلاد كانت قد أعلنت قبيل هجوم ميونخ، عن احتمال حدوث هجمات إرهابية فردية، وأن البلاد باتت مستهدفة بقوة، لكن رغم ذلك حصل الهجمات الواحدة تلو الأخرى.

وأحد أهم الأسباب التي تؤدي لنهاذ العمليات الإرهابية في ألمانيا، هو تركيز المهاجمين على أهداف ناعمة "Soft Targets"، أي مناطق التجمعات المدنية، التي تكون الإجراءات الأمنية حولها في حدها الأدنى. ويبدو أن حكومة البلاد أمام تحد كبير، لمعالجة هذه الظاهرة. وإن استخدام الأسلحة البيضاء من قبل منفذي الهجمات، له دور إضافي في إضعاف قدرة الجهاز الأمني الألماني في التصدي للهجمات التي تتعرض لها البلاد.

من جانب آخر، إن ضعف التنسيق الأمني الأوروبي له انعكاس على قدرة الجهاز الأمني الألماني في التصدي للعمليات الإرهابية التي تخص المنتمين لتنظيم الدولة الإسلامية، وهذا الأمر جاء صراحة على لسان منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب "غيليس دي كيرشوف"، حينما أقر بضعف الأمن الأوروبي، بقوله، إن هناك العديد من دول الاتحاد لا ترتبط إلكترونياً بالشرطة الدولية (إنترپول)، في جميع معابرها الحدودية، وأن تبادل المعلومات غير كافٍ (6).

4. سياسة الباب المفتوح والتهميش الاجتماعي: اللافت أن اعتدائي فورتسبورغ وأنسباخ، نفذهما لاجئان، ما أدى إلى توجيه انتقادات لاذعة من قبل الأوساط السياسية والإعلامية للمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، التي اعتمدت سياسة "الباب المفتوح" في استيعاب المهاجرين، لكن ميركل ردت على هذه الانتقادات، بالتأكيد على دوافع منفذي الهجوم، بأنها قادمة من خلفية أفكار تنظيم الدولة الإسلامية (7). ويبدو عملياً أن على السلطات الألمانية إيجاد حلول حقيقة تناسب استيعاب جميع المهاجرين الذين وصلوا إلى أراضيها، ومعرفة الأسباب الحقيقية التي دفعتهم للهجرة، فهناك اعتقاد أن سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها ألمانيا في استقطاب اللاجئين، أدت إلى وصول من ينتمون فكرياً أو عملياً لتنظيم الدولة الإسلامية، خصوصاً وأن القسم الأول من هؤلاء يمكن أن يتحولوا لذئاب منفردة تؤدي مهام التنظيم في ألمانيا وحتى أوروبا.

وفيما يخص مشاكل التهميش الاجتماعي، فإن سياسة الباب المفتوح، ومحاولة توطين المهاجرين، أثرت على فرص العمل المتاحة للألمان، وأدت إلى تراجع مستويات الدخل في الوظائف متدنية المهارات، وبنفس الوقت يبدو أن هناك تهميشاً اجتماعياً حتى للذين يتم توطينهم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الوضع المعيشي لمنفذ هجوم ميونخ، فهو ينتمي لأسرة فقيرة تسكن في منطقة تسمى ماركسפורشتات التي تخص محدودي الدخل ومتلقي الإعانات الحكومية. وبالتالي يمكن الاعتقاد أيضاً أن النزعة المتطرفة الواضحة في صرخاته وهو ينفذ الجهم "أنا ألماني... تباً للأجانب"، دليل على تعرضه للاضطهاد، ومعاناته من مشاكل في الاندماج.

(6) انظر تقريراً بعنوان: "إقرار أوروبي بثغرات في تبادل المعلومات عن الإرهاب". الجزيرة نت، بتاريخ 21-4-2016.

(7) انظر تقريراً بعنوان: "ميركل تدين الاعتداءات وتتمسك بسياسة الانفتاح". DW العربية، بتاريخ 29-7-2016.

تقييم سياسة ألمانيا في مكافحة الإرهاب:

أمام ألمانيا كمنظيرتها فرنسا، خيارات ضيقة في مواجهتها مع تنظيم الدولة الإسلامية خارج حدود الدولة، حيث بات من الواضح أن التنظيم يحاول القيام بعمليات انتقامية رداً على أي تصعيد دولي ضده، بغية الضغط على الدول لتخفيف وتيرة استهدافه من قبلها. بالنسبة لألمانيا فإنها تشارك بمكافحة التنظيم تحت مظلة التحالف الدولي، لكن ليس بشكل فعال نسبياً، إذ إن البرلمان الألماني أقر مشاركة بلاده في أواخر عام 2015، بالحرب على تنظيم الدولة الإسلامية وإرسال طائرات استطلاع وفرقاطة للمساعدة في حماية حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول، وطائرات لإعادة التزويد بالوقود إضافة لنشر نحو 1200 جندي من القوات العسكرية الألمانية⁽⁸⁾. كما أن برلين لا تستطيع شن غارات مباشرة على مواقع التنظيم؛ كون الدستور الألماني الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية يمنع المشاركة في أي معارك على الأراضي الأجنبية⁽⁹⁾، ولهذا فإن خيارات ألمانيا في الحد من الأنشطة الإرهابية بدءاً من خارج حدود الدولة يعد أمراً صعباً، ولذلك يمكن أن يكون أمام الحكومة الألمانية خيارين أساسيين أولهما العمل على تعديل الدستور الألماني بما يتيح للقوات الألمانية والمقاتلات الجوية تنفيذ ضربات مباشرة على مواقع التنظيم في سوريا والعراق وليبيا، وهو أمر يتطلب مواجهة التيارات المعارضة للتدخل في ضرب التنظيم، فحينما تم التصويت على توسيع العمليات مع التحالف الدولي في البرلمان، عارض 146 صوتاً هذه التوسعة بالإضافة لامتناع سبعة عن التصويت، وبالرغم من أنه عدد قليل بالنسبة للأصوات الموافقة على ذلك والتي بلغت 445 صوتاً⁽¹⁰⁾، إلا أن الوضع الحالي في البلاد وتنامي نفوذ اليمين المتطرف وخطابه في الداخل الألماني قد يعيق هكذا خطوة - أي تعديل الدستور - إذا حاولت القيادة الألمانية السعي لذلك. أما الاحتمال الثاني وهو الذي يعد أكثر واقعية، السعي نحو دعم حلفاء ألمانيا من دول الاتحاد الأوروبي خصوصاً، والمشاركين في التحالف الدولي كفرنسا، وقد حصل هذا بالفعل عندما قرر البرلمان إرسال طائرات التزويد بالوقود لدعم حاملة طائرات شارل ديغول الفرنسية، لذلك تستطيع برلين تأمين المعلومات الاستخباراتية والأمنية المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية لفرنسا أو بلجيكا، وتقديم الدعم التقني العسكري لقوات تلك الدولتين (كمثال) أو حتى القيام بمناورات عسكرية مشتركة معها.

من جانب آخر تستطيع الحكومة الألمانية، الاعتماد على دعم التيارات المعتدلة في قتال تنظيم الدولة الإسلامية لوجستياً، كقوات المعارضة في سوريا، على أن يتم تنسيق ذلك مع باقي الدول الحلفاء، بما لا يتعارض مع سياستها بملف مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وبالمحصلة فإن تصاعد وتيرة التهديد الإرهابي للداخل الألماني لا يمكن الحد منه بدون استراتيجية تحد منه وتكافحه خارج الحدود الألمانية، حيث إن عملية مكافحة الإرهاب تعد متناظرة بين عمل الخلايا الإرهابية بالداخل وارتباطها في مع قياداتها ومن يوعز الأوامر إليها في الخارج.

(8) انظر تقريراً بعنوان: "ألمانيا البرلمان يقر الانضمام للحملة ضد داعش". العربية نت، بتاريخ 4-12-2015.

(9) انظر تقريراً بعنوان: "ماذا لا تستطيع ألمانيا قصف مواقع داعش؟". سي إن إن، بتاريخ 5-12-2015.

(10) انظر المرجع السابق.

نتيجة:

إن إصرار ألمانيا على انخراطها بشكل أكبر في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق خصوصاً، سيكون له أثر سلبي عليها، من ناحية تصاعد العمليات الإرهابية على أراضيها، والمرتبطة بالذئاب المنفردة من طرف، وبين خلايا التنظيم المتواجدة في البلاد من طرف آخر، وحتماً بات المخابرات الألمانية وأجهزة الأمن والسلطات هذه الحقيقة، لذا يُفترض أن تكون هناك جملة من الإجراءات الأمنية المشددة داخلياً وإقليمياً بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي. لكن ذلك لا يعني تدارك خطورة الهجمات الإرهابية التي تضرب الأراضي الألمانية.

من جانب آخر، إن مشاكل الإدماج التهميش الاجتماعي، أدت بشكل ما إلى خلق مناخ ملائم لصعود التيارات اليمينية المتطرفة، وبالتالي، ستواجه ألمانيا تحدياً جديداً يخص هذه الناحية، ولا يمكن توقع أي نتائج حيال ذلك مبدئياً، لكن من المؤكد أن التعقيدات الأمنية ستزداد صعوبة.